



**AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE
SCIENCES**

Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



الحوافز الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية

Tax incentives and their impact on tax revenue

أ. م. د نضال رؤوف احمد⁽²⁾

خضر كريم عبد الرضا⁽¹⁾

Assist. Prof. Dr. Nidhal Raouf Ahmed

nidhal@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Khudhur Kareem Abdul ridha

khedr.kareem1202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص:

يوضح هذا البحث أهمية الحوافز الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية، حيث حاول الباحث إبراز أهمية استعمال الحوافز الضريبية كأداة ضريبية اقتصادية فعالة تمنحها الدولة لأنشطة معينة لتحقيق أهدافها، وأثار ذلك على حفظ التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى رفاهية المجتمع إذ يهدف البحث إلى التعرف على الحوافز الضريبية وتأثيرها في الحصيلة الضريبية، دراسة أهم محاور الحوافز الضريبية التي لها التأثير الأكبر في الحصيلة الضريبية، تم إعداد استبياناً تحديداً لغرض جمع المعلومات إذ وزعت 250 استبانة لعينة البحث والمتمثلة (قسم الشركات وقسم الأعمال التجارية في الهيئة العامة للضرائب) وتم استخراج المؤشرات الإحصائية وذلك عن طريق استعمال برنامج (SPSS) الخاص بالتحليل الإحصائي واستعمال استمارة الاستبيان عن طريق مقياس ليكارت الخماسي للقياس والتحليل، توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وأهمها تتعدّد الحوافز الضريبية أداة فعالة لتطوير ودعم لأوجه النشاط الاقتصادي إذا ما شرّعت قوانين وتعليمات جديدة تتناسب مع منح الغرض الذي وجدت من أجله وتأثير ذلك في الحصيلة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الضريبية ، الحصيلة الضريبية

Abstract:

This research shows the importance of tax incentives and their impact on the tax proceeds, where the researcher highlights the importance of using tax incentives as an effective economic tax tool granted by the state for certain activities to achieve its goals and its effects on preserving economic and social development and on the welfare of society, as the research aims to identify tax incentives and their impact on tax proceeds A study of the most important axes of tax incentives that have the greatest impact on the tax proceeds. A questionnaire was prepared specifically for the purpose of collecting information, where 250 questionnaires were

distributed to the research sample represented by (the corporate department and the commercial business department in the General Tax Authority). Statistical indicators were extracted by using the (SPSS) program) regarding the statistical analysis and the use of the questionnaire form by means of the five-point Likert scale for measurement and analysis, the researcher reached a set of conclusions, the most important of which is that tax incentives are an effective tool for developing and supporting aspects of economic activity if new laws and instructions are enacted that are commensurate with granting the purpose for which they were found and their impact on the outcome tax.

keywords: Tax incentives, tax revenue,

المقدمة:

إنَّ الحَصيلة الضريبية تنحصر في الأموال التي تحصل عليها الدولة من فرض الضرائب المختلفة، أي إنها الأموال التي تجبى من لدن الإدارة الضريبية بعد تحديد الوعاء الضريبي على وفق القوانين والأنظمة الضريبية ، تمويل الموازنة العامة بالإيرادات الضريبية الكافية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إنَّ هذا البحث يركّز على الحوافز الضريبية التي تمنح للأنشطة الاقتصادية ، ومدى تأثيرها في الحَصيلة الضريبية، ولذلك يتضمن البحث مشكلة مفادها: هل يمكن استعمال الحوافز الضريبية كأداة فعّالة ومدى تأثير ذلك في الحَصيلة الضريبية؟ هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الحوافز الضريبية والحَصيلة الضريبية؟ هل يوجد تأثير ذات دلالة معنوية بين الحوافز الضريبية والحَصيلة الضريبية؟

المبحث الأول/ منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: منهجية البحث

1- مشكلة البحث

1-1 هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الحوافز الضريبية والحَصيلة الضريبية؟

2-1 هل يوجد تأثير ذات دلالة معنوية بين الحوافز الضريبية والحَصيلة الضريبية؟

2- أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في الدور الذي تؤديه الحوافز الضريبية ، ومدى تأثيرها في زيادة مقدار الحَصيلة الضريبية وبما يرفع نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة حتى تصبح قادرة على تحقيق أهداف النظام الضريبي (المالية، الاقتصادية، الاجتماعية).

أهداف البحث

ينطلق البحث من أجل تحقيق الآتي:

1-1 التعرف على الحوافز الضريبية وتأثيرها في الحَصيلة الضريبية

2-1 دراسة أهم محاور الحوافز الضريبية التي لها التأثير الأكبر في الحَصيلة الضريبية.

3-1 تقديم بعض التوصيات للجهات ذات العلاقة للإفادة من نتائج البحث .

فرضية البحث

ينطلق البحث لإثبات الفرضية الأساسية الآتية إنّ منح الحوافز الضريبية يؤدي إلى آثار ايجابية وأثار ذلك في الحصيلة الضريبية. لغرض الإجابة عن التساؤلات المطروحة فإنّ فرضية البحث تقوم على الفرضيات الآتية:

أ- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية ما بين الحوافز الضريبية والحصيلة الضريبية.

ب - وجود تأثير ذات دلالة معنوية ما بين الحوافز الضريبية والحصيلة الضريبية.

3- منهج البحث

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعمال البيانات بهدف تحليل دور الحوافز الضريبية واثرها على الحصيلة الضريبية من خلال استعمال البيانات والمعلومات كافة المتاحة فضلاً عن الدراسات العلمية المتاحة.

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة (باش، 2008)

بحث دبلوم عالي معادل للماجستير مقدّم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، بعنوان (دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة للدولة للمدة 1990-2005) إذ ينطلق البحث من فرضيه مفادها أنّ الضرائب في العراق قد تميّزت بضعف تأثيرها في تمويل الموازنة العامة في العراق بسبب اعتماد الأخيرة بشكل اساس على الإيرادات النفطية ممّا ينعكس سلباً على الموازنة العامة، ويجعلها لها تأثير كبير بالمتغيرات الخارجية.

وقد توصّل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات كان من أهمّها أنّ الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأساس على الإيرادات النفطية، الأمر الذي أدّى إلى عدم الاهتمام بالضرائب، وهذا ما يتطلب تفعيل دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة للدولة عن طريق إدخال أوعية جديدة ضمن الهيكل الضريبي ، والقيام بإصلاحات جديّة في النظام الضريبي.

2. دراسة (الطائي، 2012)

بحث دبلوم عالي معادل للماجستير مقدّم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، بعنوان (دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي خلال المدة 1995-2010) ، ينطلق البحث من فرضيه مفادها إنّ السياسة الضريبية وعن طريق أدواتها المتعددة تسعى إلى الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، وقد توصّل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمّها ضعف دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية، و انخفاض كلّ من الطاقة الضريبية والعبء الضريبي في العراق انخفاضاً حاداً، أي وجود حجم كبير من الطاقة الضريبية غير مستغل لأسباب كثيرة قد يكون من بينها اتساع حجم النشاط الاقتصادي غير المنظم مع غياب القدرة للوصول إليه، فضلاً عن نطاق واسع من التهرب الضريبي.

3. دراسة (عبد، 2013)

وهو بحث دبلوم عالي معادل للماجستير مقدّم مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد، بعنوان (أثر التضخم على الحصيلة الضريبية في العراق للمدة 1990-2010) ينطلق البحث من فرضية مفادها: إنّ تأثير معدلات التضخم تختلف حسب نوعية الضرائب التي تجبى لارتباط الضرائب بتعليمات وقرارات إدارية لا تأخذ بالحسبان الوضع الاقتصادي في العراق ،وقد توصلت الباحثة إلى مجموعه من الاستنتاجات كان من أهمّها هو إسهام الضرائب (المباشرة

،وغير المباشرة) بنسب ضئيلة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة، لأن عوائد النفط لها النسبة الكبرى في الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي وضعف النظام الضريبي في ردد الإيرادات العامة والموازنة العامة، للدولة بالإيرادات الكافية، وإن نسب التضخم و الناتج المحلي الإجمالي يؤثران بشكل محدود على الحصيلة الضريبية، الامر الذي يتطلب تفعيل الدور التمويلي للضرائب للمساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك عن طريق الدور الذي يمكن تلعبه في تمويل النفقات العامة .

المبحث الثاني/ التأطير النظري

أولاً: مفهوم الحوافز الضريبية:

الحوافز عادة ما يتم استعمالها من قبل الدول والهيئات كأداة للتشجيع على دخول نشاط أو اللوج إلى فرع من فروع المعرفة أو تنمية قطاع من القطاعات المهمة في مختلف مناحي الحياة، وكذلك ينظر للحوافز الضريبية على أنها نظام يتم تصميمه في إطار السياسة الضريبية للدولة، بغية تشجيع الادخار، والاستثمارات الوطنية، والأجنبية لتمويل خطط الإنتاج اللازمة لسد حاجات المواطنين، وزيادة حجم الصادرات .
أن نظام الحوافز المالية يتمثل بإعفاء أو تخفيض العبء الضريبي على المستثمر أو منحه إجازة ضريبية ولمدة محددة، وكذلك الإعفاء التام للعاملين من ضريبة الدخل أو التسهيلات الضريبية على المشاريع التجارية والصناعية.(عباس،2018:169).

وكذلك الحوافز هي وسيلة غير مباشرة تتدخل الدولة من خلالها لتطبيق سياسة معينة ،فهي اذن أداة توجيه وتشجيع لتحقيق أهداف الدولة في مجالات معينة بحسب سياستها المالية.(إسماعيل،2018:225)
مما سبق يتضح أن الحوافز الضريبية عبارة عن تنازل الدولة عن كُُل أو حقها بعضه في مبلغ الضريبة واجب السداد من قبل المكلف مقابل اتباع سلوك معين أو الالتزام بالقيام بنشاط محدد في ظروف معينة تسعى الدولة إلى تحقيقه .ومن هنا يمكن أن نعرف **الحوافز الضريبية** على أنها "مجموعة من الإجراءات، والتدابير التي يمنحها القانون لتوظيف الضريبة بوصفها أداة من أدوات السياسة المالية للدولة وتعمل لتحفيز المكلفين على إتباع سلوك معين، أو نشاط محدد، يساعد الدولة في تحقيق أهدافها بتشجيع الادخار، وزيادة الاستثمارات أو تحقيق أهداف اجتماعية كالحفاظ على البيئة".

ثانياً: أنواع الحوافز الضريبية:

تقدم السياسة الضريبية للدولة الكثير من التشريعات المتضمنة تحديد أشكال الحوافز الضريبية بما يتفق مع أحوالها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتتمثل أهم تلك الأنواع بالآتي:-

1. **الإعفاء الضريبي:** هي ميزة تمنحها السلطة العامة بنص القانون للشخص الطبيعي، والشخص المعنوي تبغي من وراء ذلك تحقيق جملة من الأهداف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية (عبد والعتابي، 2012: 40).

وهناك عدة أنواع من الإعفاءات الضريبية أهمها:

أ - **الإعفاءات الدائمة.**

ويقصد به الإعفاء الذى تتمتع به المنشأة طوال حياتها من دون خضوعها للضريبة مادامت تزاوّل النشاط الذى ينص القانون على إعفائها بصورة مطلقة، ويتمّ منح هذا الاعفاء تبعاً لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويلجأ إليها المشرع في الحالات النادرة منها. (مهاني، 2010: 22)

1. حالة الاستثمارات التي يحجم عنها المستثمرون ، نظرا لارتفاع تكاليفها الاستثمارية، أو انخفاض العائد الذى يتحقّق منها أو لكلا السببين

2. حالة الاستثمارات في مشروعات عامة كالإعفاء الضريبي على أرباح الاستغلال الزراعي مثلا.

ب - الإعفاءات المؤقتة (الإجازة الضريبية).

ويقصد به منح إعفاء ضريبي مؤقت للمشروع الاقتصادي، إذ لا يطلب من الممول دفع الضريبة عن الإيرادات، والأرباح التي يحقها من نشاط معين في مدة محدودة من الزمن تتراوح في الغالب بين ثلاث إلى عشر سنوات.

والأجهزة الضريبية تمارس دورا مهماً في التأثير على حجم الاستثمارات، عن طريق توزيعها بين القطاعات المختلفة، وتقوم كذلك بدور مهم في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر بشأن الاستثمارات الجديدة، وتزيد العائد الصافي، وتحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع بها ولاسيما للمشروعات التي تحقق أرباحا في بداية حياتها الإنتاجية مما يشجّع المستثمر على الاستثمار في الدولة التي تُعطى هذا الحافز (البطريق، عثمان، 2002 : 83).

1. **التخفيضات الضريبية:** هي تقليص قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط، بمعنى استعمال التخفيضات بناءً على توجهات السياسة الاقتصادية، والاجتماعية المستهدفة، في ضوء افتراض وجود معدلات ضريبية مرتفعة على الشركات الأجنبية والأشخاص في بلد ما فإن سياسة الإعفاء الضريبية لا يمكن أن تؤدي دورها في جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيزه. لأنّه يبقى في ذهن المستثمر الأجنبي معدل الضريبة العالي الذي ينبغي عليه دفعه بعد انتهاء مدة الإعفاء الضريبي، الأمر الذي قد يشكّل هروبا له نحو البلدان الأخرى إذ الضريبة لها المعدل المنخفض نفسه (مهاني، 2010: 22). والتخفيضات الضريبية هي تقليص بمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام بالشروط نفسها كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتمّ توظيف التخفيضات الضريبية بناءً على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة (univ-chlef.dzwww).

ومع ذلك فهناك من ينتقد سياسة خفض الضريبة ويراها مكلفة لخزينة الدولة لأنّ تحقّق الإيرادات الضريبية هنا يصيب الدخل المتولد من رأس المال القائم على العكس من سياسة الإعفاء الضريبي الذي تتركز على الاستثمار الجديد. (آل زيارة، ياسين، 2010: 10)

2. **المعدلات التمييزية:** إذ يتمّ تصميم جدول للأسعار الضريبية تحتوى على عدد من المعدلات، والتي ترتبط عكسيا بمجموعة من المتغيرات مثل : حجم المشروع، وعدد العمالة المحلية المستخدمة في المشروع، وحجم التصدير ، وحجم المدخلات من المنتج المحلي، وغيرها. وذلك تشجيعا للمشروعات للحصول على إعفاء من الضرائب وتوظيف العمالة المحلية. (اللوzy، المومني، 2004 ، 334) .

ومن أهم أشكال المعدلات التمييزية هي :- (هاشم، إسماعيل، وآخرون، 2002 : 10)

أ- وجود ضريبة عامة، وسعر ضريبي منخفض بشأن النشاطات المراد تمييزها.

ب- فرض ضريبية على أوجه النشاط المرغوب التوسع فيها، ويتضمن هذا الشكل تخفيضاً على المكلف من إذ نسبة الضريبة، إذ ينخفض مقدار الضريبة الواجب دفعه، كما يتضمن الافادة من الكثير من الإجراءات التي يتضمنها التقدير الفعلي مما يشكّل حافزاً للمستثمر من الدخول في إجراءات تحديد وعاء الضريبة، وما يحمله من مشكلات مع إدارة الضريبة، وبطء التعقيدات.

ثالثاً: معايير نجاح سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية

يرتبط نجاح سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية بتحقيق معيارين هما: (عبد الهادي، 2004)

1. **مقياس الكفاءة:** إذ تتم مقارنة بين منافع الإعفاءات والحوافز الضريبية والتضحيات التي تتحملها الخزينة العامة مقابل منح هذه الحوافز والإعفاءات.
2. **مقياس الفاعلية:** إذ يتم بيان مدى تحقيق سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية لأهدافها في تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة عدد المشروعات الجديدة وزيادة حجمها وزيادة القيمة المضافة لهذه المشروعات.

رابعاً: أهداف الحوافز الضريبية:

تهدف الحوافز الضريبية إلى: تشجيع الاستثمار في الدولة وتشجيع المكلفين وأصحاب الشركات والمؤسسات والجمعيات الخاضعة للضريبة على دفع الضريبة المستحقة عليهم وذلك بحسب نظام وقانون الضريبة ويمكن إيجاز الأهداف بالآتي:- (عوض الله، 2002، 17)

1. تخفيض مخاطر استثمارات معينة.
 2. إن تخفيض مخاطر الاستثمار يتم عن طريق التوسع في منح حوافز تتمثل في الإعفاءات الضريبية، لأنّ هناك علاقة متزايدة بينها وبين جذب الاستثمارات التي تعدّ دعامة قوية للتنمية الدخل القومي.
 3. تحسين عوائد الاستثمارات. من المعلوم أن عوائد الاستثمارات تزداد عن طريق منح حوافز ضريبية، إذ تعمل تلك الحوافز على تحقيق أكبر عوائد اقتصادية واجتماعية للمؤسسة، وتؤدي إلى تحسين عوائد الاستثمارات.
 4. زيادة الأنشطة المنتجة في المجتمع.
- تمثل الإعفاءات والحوافز الضريبية التي يتم منحها للمكلفين من أصحاب المهن المختلفة على تشجيعهم لدفع الضرائب، والمستحقات المطلوبة منهم، ومن ثم تؤدي إلى زيادة الأنشطة التي يقومون بالعمل عن طريقها.

خامساً: الحصيلة الضريبية:

إن للإيرادات الضريبية أهمية بارزة في السياسة المالية، وتعدّ واحداً من أهم مصادر تمويل الخزينة العامة على أساس إنها تمثل أحد الروافد المهمة للإيرادات التي تستعين بها الدولة لتغطية نفقاتها، لذا فإنّ الحصيلة الضريبية تنحصر في الأموال التي تحصل عليها الدولة من فرض الضرائب المختلفة. وسيتمّ التطرّق للحصيلة الضريبية من إذ المفهوم والتعريف، وأهميتها ودورها في تمويل الخزينة العامة.

1. مفهوم الحصيلة الضريبية

نظراً لرغبة الدولة في مسايرة التطور المستمر وتغيير الظروف الاقتصادية، تلجأ إلى البحث عن وسائل متعدّدة لتمويل الخزينة العامة (الكرخي، 2012: 74)، لذلك تمثل الإيرادات مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء قروض خارجية أم داخلية أم مصادر تضخمية،

لمسايرة هذا التطور، ويتضح مما تقدم إن الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة. وتعدّ الحصيلة الضريبية أهم أنواع الإيرادات العامة في أي اقتصاد حديث، فالدول المختلفة تعتمد عليها بصفة رئيسة في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام، لذلك تحظى الحصيلة الضريبية بأهمية بارزة في تمويل الخزينة العامة، فهي تسهم بشكل مباشر في تغطية النفقات العامة للمجتمع (Gillis, Perkins, Roemer and Snodgrass,2009:471)، كما إن الحصيلة الضريبية تسعى إلى تعزيز التمويل الداخلي وزيادة الموارد المالية التي تطلبها عملية التنمية (كاظم، 2001: 1)، الأمر الذي يضيف إلى الغرض المالي للضريبة أغراضاً أخرى تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما يتفق والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها، وهي أهداف لاشك في نفعها العام كحماية الصناعة الوطنية وتقليل التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع المختلفة (قطب، 2006: 503).

2. تعريف الحصيلة الضريبية:

طرحت تعريف عدة للحصيلة الضريبية، وكما مبين في الآتي:-

تتخصر في الأموال التي تحصل عليها الدولة من فرض الضرائب المختلفة، أو بعبارة أخرى إنها الأموال التي تجبى من قبل الإدارة الضريبية بعد تحديد المادة الخاضعة لدخول الأشخاص (أفراد وشركات) الخاضعين للقانون الضريبي (البغدادي، 2015: 79).

المبالغ التي تحصل عليها الدولة من فرض الضرائب المختلفة في نظامها الضريبي، أو بعبارة أخرى إنها المبالغ التي تجبىها الإدارة الضريبية بعد تحديد المادة الخاضعة لدخول الأشخاص (الطبيين والمعنويين) الخاضعين للقوانين الضريبية (العسكري، 2014: 52).

وتقوم السلطة الضريبية بتحصيل الضريبة التي تُعنى بها، مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العامة على وفق القواعد القانونية والضريبة المطبقة إذ تصبح العلاقة مباشرة بين السلطة الضريبية، والمكلف بدفع الضريبة في هذه المرحلة (ناشد، 2008: 199).

3. أهمية الحصيلة الضريبية:

ويمكن توضيح دور وأهمية الحصيلة الضريبية من النقاط الآتية:-

1. تقديم الأموال اللازمة للدولة لتمكّن من القيام بوظائفها الرئيسية والتي أخذت بالازدياد والاتساع بمرور الوقت نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تطلب تدخل الدولة بهذا القدر في أغلب جوانب حياة المجتمع. وأمر طبيعي إن لا تستطيع الدولة إن تقوم بهذه الأعمال من دون توافر الأموال اللازمة لذلك (العبيدي، 2011: 255).
2. إن الأموال التي يتمّ تحصيلها من المصادرة والغرامات بسبب جرائم التهرب الضريبي أو الكمركي أو ضرائب المبيعات تؤوّل إلى الخزينة العامة. وتمثّل جزءاً من مصادر النفقات العامة للدولة التي تقوم بدورها بإنفاقها على المشروعات والمرافق العامة حتى تتمكن من تحقيق النفع العام للجمهور، أي عند دخولها في حسابات وموارد الدولة لمجابهة النفقات العامة المتزايدة وتقليل نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة التي تزداد عاماً بعد عام (قطب، 2006: 499).
3. تسهم الإيرادات الضريبية في تقليل الفوارق بين فئات المجتمع من ناحية حجم الملكية وما يحصلون عليه من دخول، لإنّ الضرائب تُعدّ من أفضل الطرائق لإعادة توزيع الدخل داخل الاقتصاد (Krein,2010:102). كما إن الإيرادات تدخل

للخزينة العامة وتستعملها الدولة في إشباع الحاجات العامة التي عادة يستفيد منها الفقراء بشكل أكبر من الأغنياء على الرغم من إن الأغنياء يساهمون بشكل أكبر في تمويلها (العبيدي، 2011: 256).

4. تستطيع الدولة تحقيق أهداف اقتصادية من خلال تحصيلها للإيرادات الضريبية. لأنَّ الضرائب وسيلة طيبة بيد الدولة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية مثل : تشجيع الإنتاج الوطني ، أو تشجيع الصادرات ، أو تنمية قطاع أكثر من آخر وغير ذلك (العبيدي، 2011: 256).

من خلال ما تقدّم يمكن القول إنَّ دور وأهمية الحصيلة الضريبية لا يقتصر على الدور المالي لتغطية النفقات العامة للدولة فحسب، وإنما تطورت وأصبحت أداة رئيسة وضرورية في عملية التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي . وذلك لتعدد مصادر وأساليب الإيرادات الضريبية وطبيعتها أي بحسب الخدمات التي تقدمها الدولة.

تاسعاً: الأثر المالي للحصيلة الضريبية:

تتعدّ الإيرادات المالية عصب الحياة الذي يجعل الدولة مؤسساتها جميعها تقوم بممارسة أعمالها المقدّمة للإفراد في المجتمع، إذ تسهم الإيرادات الضريبية في موازنة الدولة مساهمة فعالة، ممّا يجعل الدول تهتمّ بتلك الإيرادات ومحاولة توظيفها لخدمة السياسة الاقتصادية، ومن ثمّ تُعدّ الحصيلة الضريبية مورداً مالياً لا غنى عنه لمواجهة الأزمات التي قد تتعرّض لها الدولة (مسمي، 2006: 86)، وعندما تحدث Samuelson عن ركود التاريخ المالي، كان يشير إلى الأحداث الجسيمة التي أحاطت بالميزانيات الدولية و أثارها على النظام الاقتصادي. فأكثّر من مائة عام، شهد الدخل القومي و الإنتاج المحلي حالة من الانتعاش المستمر في جميع الأنظمة الاقتصادية الصناعية. وفي الوقت نفسه، تزايد حجم الإنفاق الحكومي في أغلب الدول بدرجة فاقت النمو الاقتصادي العام. وكلما كان الاقتصاد يمرّ بأزمة ملحة كالركود أو الحرب، أو غير ذلك من دواعي القلق حيال المشكلات الاجتماعية المزمنة، كال فقر أو التلوث- كان النشاط الاقتصادي للدولة يتمدد ويتسع. وبالطبع كانت الأزمات تنتهي، ولكن الضوابط و الإنفاق الحكومي لم يستعيدا مطلقاً مستوياتها السابقة (Samuelson, Nordhaus, 2006: 330).

إنّ دول العالم جميعها تعتمد بدرجة كبيرة على نظام الضرائب لتمويل إنفاقها العام، وعادة يكون النظام الضريبي المصدر الأساس لموارد الموازنة العامة، يكمل بمصادر أخرى ثانوية (Wilson, Kattelus, Reck, 2007: 150). إنّ انخفاض الحصيلة الضريبية يؤثر بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة وإنّ هذا الانخفاض أحد أسبابه هو التهرب الضريبي الذي من شأنه إضعاف قدرة الدولة على تمويل استثماراتها الرئيسية وتمويل استثمارات القطاع الخاص نتيجة لانخفاض قدرتها في زيادة احتياطها النقدي لدى المصارف ومن ثمّ يؤثر في التنمية الاقتصادية للدولة (عبد، 2013: 486). كذلك الضرائب الكمركية لها دور في الإيراد المالي للدولة، لأنّها جزء من الضرائب غير المباشرة التي تفرض لتحقيق أهداف عدة منها زيادة الموارد المالية للدولة، فإذا كان هذا هو الهدف من فرضها فإن الإيرادات ستزداد، أما إذا كان الهدف حماية الإنتاج المحلي، فإنها ستسهم في زيادة الإيرادات لأنها أصبحت ضرائب كمركية حمائية، وبهذه الحالة تؤدي إلى انخفاض الاستيرادات. وبشكل عام تتعدّ الضرائب الكمركية من المصادر المهمة للإيراد العام في كثير من الدول والتي تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي بين السكان عن طريق الموازنة العامة (احمد، 2013: 43).

المبحث الثالث: التأثيرات التطبيقية

أولاً: فحص واختبار اداة البحث والبيانات

1- عينة الدراسة :

الهيئة العامة للضرائب / قسم الشركات وقسم الأعمال التجارية لامتلاكها البيئة البحثية المناسبة إذ أنّ من مهام هذه الأقسام هو قيامها بالتحاسب الضريبي للأنشطة الصناعية، تناول هذا المبحث الخطوات والإجراءات التي تُمَتُّ في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة من إذ مجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة المستخدمة، والمعالجات الإحصائية التي استعملت في تحليل البيانات لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة، والتوصّل إلى النتائج النهائية للدراسة، وقد قام الباحث بتحليل ومناقشة النتائج عن طريق استمارة الاستبانة التي تمّ إعدادها وتصميمها لغرض اثبات صحة فرضيات البحث، وقد تمّ توزيع استمارة الاستبانة وحسب المحاور الخاصة بكل مجموعة من مجموعات عينة الدراسة في الهيئة العامة للضرائب.

2- الصدق والثبات :

يعني الثبات استقرار الاستبيان وعدم تناقضه مع نفسه، يعني نحصل على نتيجة واحدة في حالة إعادة تطبيقه على نفس العينة (البحراوي، 3: 2018)، قام الباحث بحساب ثبات الاستبانة بالطريقة التالية:

معامل ألفا كرونباخ (Cornbrash Alpha):

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استعمل الباحث معادلة ألفا كرونباخ (Cornbrash Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة على العينة الاستطلاعية المكونة من (30) وقد تمّ استبعادها من العينة الكلية، ويبين الجدول رقم (1) معاملات ثبات أداة الدراسة.

الجدول رقم (1) معاملات الثبات لمقاييس الدراسة وفقاً لطريقة (ألفا كرونباخ)

المتغيرات	عدد الاسئلة	معامل ألفا
الحوافز الضريبية	8	0.914
الخصيلة الضريبية	8	0.887
الاجمالي	16	0.970

المصدر من إعداد الباحث

يتضح من الجدول اعلاه إلى أن قيم معامل الثبات العام لمحاور الدراسة مرتفع إذ بلغ (0.970) لأجمالي فقرات الاستبيان الاربعة وعشرون، فيما تراوح ثبات المحاور بين (0.887-0.914)، وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة بحسب مقياس نانلي الذي أعتمد (0.70) كحد أدنى للثبات.

3- وصف أفراد العينة:

تبيّن الجداول ادناه الوصف الاحصائي لعينة الدراسة تبعاً للعوامل الديموغرافية:

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس

يتبين من الجدول والشكل رقم (2) إنّه أن نسبة الذكور (72.4%) من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما بلغت نسبة الاناث (27.6%) من حجم عينة الدراسة.

جدول رقم (2) توزيع العينة حسب الجنس

التفاصيل	العدد	النسبة %
ذكر	110	72.4
انثى	42	27.6
المجموع	152	100

المصدر من إعداد الباحث

2- توزيع أفراد العينة حسب العمر

يتبين من الجدول والشكل رقم (3) أن نسبة (37.5%) من أفراد عينة الدراسة الكلية أعمارهم تتراوح من (21-30) سنة، و (74.4%) أعمارهم تتراوح من (31-40) سنة، و (11.8%) أعمارهم تتراوح من (41-50) سنة، و (3.3%) أعمارهم تتراوح من (51-60) سنة، يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الإداريين في الهيئة العامة للضرائب هم من فئات عمرية مختلفة.

الجدول رقم (3) توزيع العينة حسب العمر

التفاصيل	العدد	النسبة %
من 21 إلى 30 سنة	57	37.5
من 31 إلى 40 سنة	72	47.4
من 41 إلى 50 سنة	18	11.8
من 51 إلى 60 سنة	5	3.3
61 فأكثر	0	0
المجموع	152	100

المصدر من إعداد الباحث

3- التحصيل الدراسي

يتبين من الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) إننا أن نسبة (33.6%) من أفراد عينة الدراسة الكلية تحصيلهم الدراسي إعدادية فأقل، و (19%) تحصيلهم الدراسي دبلوم، و (40.8%) تحصيلهم الدراسي بكالوريوس، و (4.6%) تحصيلهم الدراسي ماجستير، و (2%) تحصيلهم الدراسي دكتوراه، يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن العاملين في الهيئة العامة للضرائب ووزارة البيئة أغلبهم من حملة شهادة البكالوريوس.

الجدول رقم (4) التحصيل الدراسي

التفاصيل	العدد	النسبة %
----------	-------	----------

33.6	51	إعدادية فأقل
19	29	دبلوم
40.8	62	بكلوريوس
4.6	7	ماجستير
2	3	دكتوراه
100	152	المجموع

المصدر من إعداد الباحث

4- العنوان الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (4) أن نسبة (2%) من أفراد عينة الدراسة الكلية عنوانهم الوظيفي مدير تنفيذي، و(2%) من أفراد عينة الدراسة عنوانهم الوظيفي معاون مدير تنفيذي، و (6%) من أفراد عينة الدراسة عنوانهم الوظيفي رئيس قسم، و (90%) من أفراد عينة الدراسة عنوانهم الوظيفي أخرى، يرى الباحث هذه النتيجة منطقية لان الدراسة طبقت في عينة من الهيئة العامة للضرائب ووزارة البيئة .

الجدول رقم (5) العنوان الوظيفي

النسبة %	العدد	التفاصيل
2	3	مدير تنفيذي
2	3	معاون مدير تنفيذي
5.9	9	رئيس قسم
90.1	137	اخرى
100	152	المجموع

المصدر من إعداد الباحث

ثانياً: عرض وتحليل نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات

1- وصف استجابات العينة للمحور الاول (الحوافز الضريبية) .

قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على محور الحوافز الضريبية

بأبعادها ودرجتها الكلية، كما في الجدول رقم (6) الآتي:

الجدول رقم (6) المتوسطات والانحرافات للمستجيبين على الاسئلة الخاصة بالحوافز الضريبية

ت	عدد	المتوسط	الانحراف	الوزن	النتيجة
---	-----	---------	----------	-------	---------

	الفقرات	المعياري	النسبي	
1	الحوافز الضريبية	8	4.205	0.294
			84.1	اتفق تماما

المصدر من إعداد الباحث

يتبين من الجدول رقم (6) أنّ الدرجة التقديرية لمحور الحوافز الضريبية في الهيئة العامة للضرائب من وجهة نظر المستجيبين، إذ حصلت على وزن نسبي (84.1) أي اتفق تماما. ولمزيد من النتائج، قام الباحث بدراسة كل فقرة على حده: قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لفقرات هذا المحور كما في الجدول الاتي:

الجدول رقم (7) المتوسطات والانحرافات للمستجيبين على الأسئلة الخاصة بالحوافز الضريبية

ت	الأسئلة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	النتيجة
1	تتعدّ الحوافز الضريبية أداة فاعلة لتطوير ودعم أوجه النشاط الاقتصادي.	4.46	.572	0.892	1	اتفق تماما
2	ان قيام الدولة بمنح بعض النشاطات (النشاط الصناعي) حوافز ضريبية رغبة منها في التزام تلك المشاريع في تقليص التلوث البيئي او الحد منه .	4.41	.751	0.882	2	اتفق تماما
3	تساهم الدولة بمنح بعض الاعفاءات سواء كانت دائمية او مؤقتة من اجل جذب استثمارات صناعية سواء كانت اجنبية او محلية صديقة للبيئة.	4.28	.680	0.856	4	اتفق تماما
4	منح المعدلات التمييزية ذات الصفة المرنة تؤدي إلى تشجيع المشاريع الصناعية الملزمة بالمعايير البيئية اضافة إلى استعمال المكننة الحديثة الصديقة للبيئة.	4.36	.893	0.873	3	اتفق تماما
5	تسمح التشريعات الضريبية لأصحاب المشاريع بترحيل خسائرها إلى الامام اي تنزيل الخسائر من الارباح المستقبلية ولمدة معينة من السنوات.	4.18	.987	0.836	6	اتفق
6	تعتبر تقنية ترحيل الخسائر حافزاً للمستثمرين إذ تساعدهم على عدم تصفية المشروع بعد تعرضهم للخسائر.	3.73	.917	0.745	8	اتفق
7	يعد الاهلاك المعجل أكثر الحوافز الضريبية جاذبية للمستثمر إذ يسمح للمستثمر بخصم او استهلاك تكلفة الاصول الرأسمالية خلال مدة زمنية اقل من مدة حياتها الانتاجية المتوقعة.	4.24	.792	0.848	5	اتفق تماما

8	تمنح التخفيضات الضريبية للاستثمارات الاجنبية(الصناعية) بشرط تحقق المنافع الحالية والمستقبلية للدولة كالاتزام بإدخال مكننة حديثة للحد من التلوث.	3.97	1.118	0.794	7	اتفق
---	---	------	-------	-------	---	------

المصدر من إعداد الباحث

يتبين من الجدول رقم (7) أن درجات تقدير فقرات الحوافز الضريبية، تراوحت بين (0.745-0.892) أي من اتفق تماماً إلى اتفق، وكانت أعلى فقرة في الحوافز الضريبية هي الفقرة رقم (1) والتي تنص على (تتعد الحوافز الضريبية أداة فاعلة لتطوير ودعم أوجه النشاط الاقتصادي) وأدنى فقرة في الحوافز الضريبية هي الفقرة رقم (6) والتي تنص على (تعتبر تقنية ترحيل الخسائر حافزاً للمستثمرين إذ تساعد على عدم تصفية المشروع بعد تعرضهم للخسائر).

2- وصف الاستجابات لعينة البحث للمحور الثاني (الحصيلة الضريبية) .

قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على محور الحصيلة الضريبية بأبعادها ودرجتها الكلية، كما في الجدول الاتي:

الجدول رقم (8) المتوسطات والانحرافات للمستجيبين على الاسئلة الخاصة بالحصيلة الضريبية

ت	المتغير	عدد الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	النتيجة
1	الحصيلة الضريبية	8	3.365	0.333	67.3	اتفق

المصدر من إعداد الباحث

يتبين من الجدول رقم (8) أن الدرجة التقديرية لمحور الحصيلة الضريبية في الهيئة العامة للضرائب من وجهة نظر المستجيبين، إذ حصلت على وزن نسبي (67.3) أي اتفق.

ولمزيد من النتائج، قام الباحث بدراسة كل فقرة على حده:

قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لفقرات هذا المحور كما في الجدول الاتي:

جدول رقم (9) المتوسطات والانحرافات للمستجيبين على الاسئلة الخاصة بالحصيلة الضريبية

ت	الأسئلة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	النتيجة
1	احد اهم أهداف النظم الضريبية هو ضبط الاستهلاك او الحد من استعمال بعض السلع والخدمات التي لها آثار سلبية على المجتمع عن طريق زيادة او تخفيض الضريبة المفروضة على تلك السلع والخدمات والحد من آثارها السلبية.	4.00	1.091	0.800	5	اتفق
2	يؤدي منح الحوافز الضريبية الممنوحة إلى الشركات الصناعية إلى تحفيز تلك الشركات وجذب الشركات الاجنبية وبالتالي يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية.	4.14	.627	0.827	1	اتفق

3	لا توجد هنالك نصوص قانونية في قانون ضريبة الدخل يتحدث بصراحة عن كيفية التقليل او الحد من التلوث البيئي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية	3.83	1.064	0.767	7	اتفق
4	يؤدي كفاءة موظفي السلطة الضريبية إلى تعزيز الثقة لدى الشركات الصناعية(الصدقية للبيئة)ويتم ذلك من خلال التفرقة بين الشركات الصناعية الصدقية للبيئة والشركات الغير ملتزمة بيئياً وذلك تحقيقاً لمبدئ العدالة الضريبية.	3.89	.943	0.779	6	اتفق
5	يساهم تزويد السلطة الضريبية بالمقتبسات الواردة من قبل وزارة البيئة التي تثبت ان الشركات الصناعية ملتزمة بالمحددات البيئية او غير ملتزمة إلى الزيادة في الحصيلة الضريبية.	4.09	.851	0.818	2	اتفق
6	ان منح الحوافز الضريبية من قبل السلطة الضريبية والتي تعتبر أداة السلطة المالية في الحد او التقليل من التلوث البيئي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية في المقابل تساهم في حماية المجتمع من التلوث والحفاظ على البيئة.	3.80	1.039	0.759	8	اتفق
7	يؤدي شعور الشركات المسببة للتلوث بأن الضرائب التي تقوم السلطة الضريبية بجبايتها بشكل عادل يؤدي ذلك إلى امتثال طوعي لتلك الشركات وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية.	4.01	.660	0.802	4	اتفق
8	تتعدّ الحوافز الضريبية احد الأدوات المهمة التي تستخدمها الدولة في الحصول على الإيرادات الضريبية وفي الوقت نفسه وسيلة مهمة لتحديد السياسات الاستثمارية اي تعتبر أداة جذابة للاستثمارات الوطنية والاجنبية الغير ملوثة للبيئة او الاقل تلويثاً.	4.08	.666	0.817	3	اتفق

المصدر من إعداد الباحث

يتبين من الجدول رقم (9) أن درجات تقدير فقرات الحصيلة الضريبية، تراوحت بين (0.759-0.827) أي من اتفق تماماً إلى اتفق، وكانت أعلى فقرة في الحصيلة الضريبية هي الفقرة رقم (2) والتي تنص على (يؤدي منح الحوافز الضريبية الممنوحة إلى الشركات الصناعية إلى تحفيز تلك الشركات وجذب الشركات الاجنبية وبالتالي يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية) وأدنى فقرة في الحصيلة الضريبية هي الفقرة رقم (6) والتي تنص على (ان منح الحوافز الضريبية من قبل السلطة الضريبية والتي تعتبر أداة السلطة المالية في الحد او التقليل من التلوث البيئي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية في المقابل تساهم في حماية المجتمع من التلوث والحفاظ على البيئة).

3- تحليل الاستبانة وتفسيرها:

النتائج الخاصة باختبار الفرضية الثانية (توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية والحصيلة الضريبية)

يتضح من الجدول رقم (10) أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل (الحوافز الضريبية) والمتغير التابع (الحصيلة الضريبية) ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الحوافز الضريبية كلما أدى إلى ارتفاع في الحصيلة الضريبية على الامد البعيد.

الجدول رقم (10) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

الحوافز الضريبية	الحصيلة الضريبية	
-	1	الحصيلة الضريبية
1	**0.246	الحوافز الضريبية

المصدر من إعداد الباحث

– الاستنتاجات والتوصيات:

– الاستنتاجات

1. يتبين من النتائج الإحصائية للجانب التطبيقي أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل الحوافز الضريبية والمتغير التابع الحصيلة الضريبية ذو دلالة معنوية اذ بلغت (-0.889) بمستوى معنوية اقل (0.05) مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.
2. وجود علاقة تأثير عند مستوى معنوية (0.01) مما يدل على وجود اثر ذو دلالة احصائية للمتغير المستقل الحوافز الضريبية والمتغير التابع الحصيلة الضريبية.
3. تتعدّد الحوافز الضريبية أداة فعالة لتطوير ودعم لأوجه النشاط الاقتصادي إذا ما شرعت قوانين وتعليمات جديدة تتناسب مع منح الغرض الذي وجدت من أجله .
4. عدم الاهتمام بالضرائب وعدها مصدراً ثانوياً من مصادر الحصول على الإيراد جعل من النظام الضريبي قاصراً على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وعدم قدرته على تحقيق اهدافه .

– التوصيات

1. على المختصين بالسياسة المالية في العراق ،ضرورة التنوع في مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، والتميز بين الإيرادات المختلفة ،والاعتماد على المصادر التي لا تتأثر بالمتغيرات الخارجية مثل الضرائب، وتوجيه النفقات العامة بالشكل الذي يمكن السياسة المالية من تحقيق اهدافها.
2. ينبغي على السلطة المالية الاستفادة من الطاقة الضريبية غير المستغلة لتحقيق إيرادات ضريبية ترفد الموازنة العامة للدولة بمزيد من الإيرادات لتحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.
3. ضرورة أن يتم إخضاع منح الحوافز الضريبية للقياس المستمر، وأن ترتبط استمراريتها من عدمها بتحقيق الهدف المرجو منها.

4. ينبغي وجود صور مختلفة من الحوافز الضريبية التي تزيد وتساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.

أولاً: الكتب العربية:

1. بطريق ،عثمان ويونس أحمد وسعيد عبدالعزيز ،النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،2002م.
2. قطب، محمد علي احمد، الموسوعة القانونية والأمنية في حماية المال العام(وفقاً لأحكام القانون المدني والإداري والجنائي والتشريع الإسلامي وأراء الفقه وأحكام القضاء، واثر الخصخصة في ذلك)، الطبعة الأولى ، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة : مصر، 2006.
3. ناشد، سوزي عدلي. 2008 اساسيات المالية العامة . منشورات الحلبي الحقوقية. لبنان.
4. العبيدي، سعد علي محمد، اقتصاديات المالية العامة/ دار دجلة ناشرون وموزعون/ بغداد- العراق- جامعة الانبار، الطبعة الأولى، 2011.
5. مهاني، محمود نمر ،أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية،غزة،2010م.

رابعاً: الرسائل و الأطاريح:

1. الكرخي، حسام حميد سلطان، نظام الرقابة الداخلية في الهيئة العامة للضرائب ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية/ بحث تطبيقي/ دبلوم عالي معادل للماجستير في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد، 2012.
2. بغدادي، علي غانم شاكر، نظم المعلومات ودورها في تعزيز الإيرادات الضريبية، بحث تطبيقي/ دبلوم عالي معادل للماجستير في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد، 2015.
3. عسكري، زينا محمد سبتي، دور ضريبة العقار في زيادة الإيرادات الضريبية، بحث تطبيقي/ دبلوم عالي معادل للماجستير في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد، 2014.
4. أحمد، مالك عبد الرحيم محمد، تحليل آثار السياسة الكمركية في الاقتصاد العراقي للمدة(1995-2010) رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد/كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، 2013.
5. عبد، ميسم صبري، أثر التضخم على الحصيلة الضريبية في العراق للمدة (1990-2010)، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، ضرائب جامعة بغداد: العراق، 2013.
6. مسيمي، دلال عيسى موسى، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير/ كلية الدراسات العليا/ جامعة النجاح الوطنية، 2006.
7. عوض الله، صفوت عبد السلام، الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار والتنمية في مصر، رسالة ماجستير ،كلية التجارة، جامعة عين شمس،2002م

خامساً: الدوريات والمجلات:

1. كاظم، أسعد جواد. فاعلية الضريبة في التمويل والتوازن الاقتصادي/ بحث منشور في المؤتمر العلمي الضريبي الأول (17-2001/10/18).
2. عبد و العتابي ، سهاد كشكول وحسين عاشور. 2012. " دور الإعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الاجنبي وإمكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي ". مجلة دراسات محاسبية ومالية : مجلد (7) العدد (18) .
3. هاشم، أسماعيل، وآخرون، أنواع وأشكال الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 23، 2002م
4. اللوزي، موسى سلامة، المومني، جبريل أحمد، دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الاردن دراسة ميدانية لأداء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 31، العدد 2، 2004م.
5. عبد الهادي، عبد الرسول، مدى فعالية الحوافز والإعفاءات الضريبية في تشجيع النشاط الصناعي، نشاط التصدير «، المؤتمر الضريبي الرابع، مركز المشروعات الدولية الخاصة، طنطا، مصر، ص: 3، 2004.
6. آل زيارة، كمال وباسين جمال، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، جامعة اهل البيت، كلية القانون، 2010م.
7. عباس، تهناني مهدي، 169، وآخرون، دراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي باستعمال التحليل العاملي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد الثالث عشر، العدد 43، الفصل الثاني، سنة 2018.
8. أسماعيل، هيثم عبد الخالق، 225، وآخرون، مساهمة الجهات الساندة في زيادة الحصيلة الضريبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد الثالث عشر، العدد 42، الفصل الاول، سنة 2018.

سادساً: مصادر اجنبية

- 1- Doernperg, Richhard L., International Taxation Inanutshell, Sixth Edition, printed in the United states of America, 2006.
- 2- Samuelson, Pul A, William D. Nordhaus, ECONOMICS, 2006.
- 3- Wilson, Earl R., Susan C. Kattelus, Jacquelinel Reck, Accounting for Governmental and Nonprofit Entities. Printer: Von Hoffmann Corpora tion, the Americas, Fourteenth Edition, 2007.
- 4-Jean, Sebastien, Cristina Mitaritonna. Determinants and Pervasiveness of the evasion of Custom duties, UMR Economie publique Ine A. Agroparis Tech and Cepil, 2010.

شبكة الانترنت

1- www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles.com